الهمز بين القراء والنحاة

د. أكرم علي حمدان(*)

ملخص البحث

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، أمّا بعد: فمسألة الهمز من المسائل المهمة، لما للهمز من حضور كبير يقف عليه من يقلب صفحات أي من كتب النحو واللغة والقراءات، ككتاب سيبويه، وكتاب الخصائص لابن جني، وكتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. على أن هذه المسألة أحدثت خلافاً بين القراء والنحاة دفع كلاً من الفريقين إلى تخطئة صاحبه، أو رميه بالوهم ونسبته إلى التخليط وعدم الضبط. وقد حاولت في هذا البحث أن أتتبع منشأ المشكلة، التي رأينا أنها ابتدأت من عند سيبويه، وأن أضع النقاط فيها على الحروف، من خلال الرجوع إلى كتب كل من الفريقين، وتتبع أقوالهم، والمقارنة بينها.

وقد اكتفيت بذكر حالات الهمزة عند القراء، وعزفت عن الخوض فيها عند النحويين، لما في ذلك من تطويل، ولأن الهمزة عند القراء هي نقطة الدائرة وموضع الخلاف، أما القول فيها عند النحاة فمبسوط في كتبهم، وهو من القارئ الحصيف على طرف الثُّمام.

على أنني اجتهدت أن يكون ذكري الهمزة عند القراء من الوضوح والحصر بما يعين القارئ على الوقوف على سبب الخلاف ومواضعه، مع التمثيل لذلك قدر المستطاع.

(*) مدير مؤسسة المحدودة للمترجمين، لندن.

مقدمة

الهمزة عند القدامى:

يتفق القدامى على أن الهمزة حرف شديد مجهور[١]، يخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق مما يلي الصدر. قال الخليل: «وأمّا الهمزة فمخرجُها من أقصى الحلق مَهتوتةٌ مضغوطة، فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياءَ والواوَ والألفَ عن غير طريقة الحروف الصحاح»[٢]. وقال سيبويه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً، فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً: الهمزة، والهاء، والألف»[٣]. ونقل ابنُ منظور عن الخليل قولَه: «الهمزةُ صوت مهتوت في أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رُفِّه عن الهمز، كان نفساً يحول إلى مخرج الهاء، فلذلك استخفَّت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة نحو أراق وهراق...»[٤]. وفي اللّسان أيضاً: هتَّ الهمزةَ يَهُتُّها هتّاً: تكلَّم بها. وسمَّاها ابنُ الجزريِّ الحرفَ المهتوفَ، قال: سُمِّيتْ بذلك لخروجها من الصدر كالتَّهَوُّع، فتحتاج إلى ظهور قوي شديد. والهَتْف: الصوت، يُقال: هتف به إذا صوت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجَرْسي، لأن الجَرْس الصوتُ الشديد، والهتْف الصوت الشديد[٥]. وقال صاحب الشافية: «ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أثقلَ الحروف في الحلق ولها نبرةٌ كريهةٌ تجري مجرى التَّهَوُّعِ، ثَقُلَتْ بذلك على لسان المتلفِّظِ بِها، فخفَّفها قوم...»[٦].

---

(١) الكتاب (٤/ ٤٣٤)، سر صناعة الإعراب (١/ ٦٩).

(٢) العين: التمهيد/ أ - ج

(٣) الكتاب (٤/ ٤٣٣).

(٤) اللسان (هتت) (٢/ ١٠٣).

(٥) التمهيد (ص١٠٩).

(٦) شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣١).

الهمزة عند المُحْدَثين:

يختلف المُحْدَثون عن القدامى في أنهم يرون أن الهمزة صوت غير مجهور، فهي عندهم مهموسة(١)، وهذا ما أكدته التجارِب المخبرية، وهو ما عليه العلماء الغربيون، وإن اختلفت تعبيراتهم في وصفه، ففيما يرى دانيال جونز Daniel Jones أنه صوت لا بالمجهور، ولا بالتنفسي(٢) It is neither breathed nor voiced يذهب هفنر Heffner إلى وصفه بالهمس دائماً، وبالشدة عادة(٣) This sound is always a voiceless, usually a fortis…stop. كما يرى كل من بروسناهان Brosnahan ومالمبيرغ Malmberg أنه مهموس انفجاريّ(٤). وقد بنى كلٌّ من جونز وهفنر وَصْفَه للهمزة على نظرته للحنجرة، فجونز يرى أن للحنجرة ثلاثة أوضاع: الاحتباس (وذلك في الهمزة وحدها)، والانفتاح دون ذبذبة (وذلك في المهموسات) والانفتاح مع الذبذبة (وذلك في المجهورات). وبذلك تكون الهمزة صوتاً لا هو بالمجهور، ولا بالرخو (التنفسي). أما هفنر فيرى أن للحنجرة وظيفتين هما: ذبذبة الأوتار الصوتية، وهي صفة الجهر، وعدم ذبذبتها، وهي صفة الهمس، ويدخل في حالة عدم الذبذبة احتباس في الحنجرة (وذلك في الهمزة)، أو انطلاق فيها (وذلك في بقية المهموسات) على أنهما يُسَلِّمان بأن الهمزة عبارة عن احتباس في الحنجرة(٥) glottal stop.

وبعبارة أخرى: قد ينطبق الوتران الصوتيان انطباقاً تامّاً فلا يسمحان للهواء بالمرور إلى الفراغ الحلقي مدة انطباقهما، وهذا هو وَضْعُهما حالة (قطع النفس)، وعندما ينفرج الوتران، بعد فترة الانطباق التام، يُسمع صوت انفجاري نتيجة لاندفاع الهواء

---

(١) انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (ص٢٣٠)، وفي صوتيات العربية (ص٦٥).

(2) An outline of English phonetics, p. 150

(3) General phonetics, p. 125

(4) Introduction to Phonetics, p. 99

(٥) أثر القراءات في الأصوات (ص١٦٧)، وانظر في صوتيات اللغة العربية (ص٦٥، ٨٢).

الذي كان مضغوطاً فيما دون الوترين الصوتيين، وهذا الصوت هو ما يسميه العرب (همزة القطع)[١].

ويمكن إرجاع الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في وصف الهمزة إلى أن المتقدِّمين قيَّدوا الوصف بالجهر والهمس بجري النفس دون ذكر الوترين الصوتيين، أمّا المتأخِّرون فيقيِّدون ذلك باهتزاز الوترين الصوتيين واسترخائهما، فما اهتزَّ الوتران عند حدوثه وُصِف بالجهر، وما لم يهتزّا عند حدوثه وصف بالهمس[٢].

أما مخرج الهمزة عند المُحْدَثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق موافقاً ما عليه العلماء العرب، وعبّر عنه بعضهم بأنه من المزمار نفسه، وبعضهم بأنه من الحنجرة، وهي موضع انحباس النفس الذي يحدثها، إذ النفس منحبس بالوترين الصوتيين بقوة وحفْز، ويساعد على الحفز وقوته مقاومة الحجاب الحاجز وعضل الصدر، وانغلاق الوترين ومنعهما للنفس المتردد بينهما وبين الصدر بعض الوقت، فإذا انفرج الوتران فجأة اندفع الهواء بالصوت، وسمع صوتُها شديداً قوياً[٣].

ولذلك فعلماء الغرب يسمونها الوقفة الحَنجرية «glottal stop». والمِزمار، كما هو معلوم، في أعلى الحَنْجَرة. وقد يفهم من كلام القدامى أن الحلق يشمل الحَنْجَرة، قال الخليل: «الحلق: مَساغُ الطعام والشراب، ومَخرجُ النَّفَس من الحُلقوم؛ وموضعُ المَذبح من الحلق أيضاً»[٤]، وقال: «الحَنجرةُ: جوف الحلقوم»[٥]. وعليه فلا خلافَ بين القدامى والمُحْدَثين في وصف مخرج الهمزة.

(١) علم اللغة (١١٥)، وانظر Introduction to Phonetics, p. 99.
(٢) انظر: في صوتيات العربية (ص٦٥)، وإبدال الحروف في اللهجات العربية الصفحات (٩٨ - ١٠٢).
(٣) وهذا هو مدار كلام الخليل. انظر: في صوتيات العربية (ص٨٢).
(٤) العين (١٧٢).
(٥) السابق (١٨٠).

الهمز بين القُرَّاء والنحاة

حالات الهمزة:

الهمزةُ حرفٌ بعيد المخرج؛ والإجماع منعقدٌ عند العلماء القدامى والمحدثين على ثِقَله[1]؛ ولذلك فإن العرب غيَّرته وتصّرفت فيه ما لم تتصّرفْ في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محققاً، ومخففاً، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قبله، ومحذوفاً، ومثبتاً، ومسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته[2]. ويمكن تلخيص الأحوال التي تعتري الهمزة في حالتين اثنتين، هما:

التحقيق: وهو إخراج الهمزة بكل صفاتها من مخرجها من أقصى الحلق حيث وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورتْها همزة أخرى[3].

التسهيل: وله عند القراء معنيان: الأول: مطلق التغيير، فيشمل الحذف والإبدال والتسهيل بين بين. والثاني: هو التسهيل بين بين.

فالحذف: هو أن تسقط الهمزة تماماً، ويكون ذلك في الهمزات المتطرفة ولا سيما في الوقف، أو عند التقاء همزتين من كلمتين، نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا﴾ [صٓ: ١٥] و﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ [يونس: ٤٩] فإن أبا عمرو يُسقط الأولى منهما: ﴿هَٰٓؤُلَآ إِلَّا﴾ و﴿جَآ أَجَلُهُمۡ﴾.

والإبدال: أن تجعل مكان الهمزة واواً أو ياء أو ألفاً، وذلك يعتري الهمزة مفردة كانت في الكلمة، أو ثانيةَ اثنتين. والمفردة يمكن أن تكون فاء للكلمة أو عيناً أو لاماً، وقد جاء عن السوسي الإبدال في هذه الأحوال جميعاً، قال الشاطبي:

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٤٨)، والرعاية (ص٩٥)، وسر الصناعة (١/ ٧١). وانظر أيضاً: في صوتيات العربية (ص٨٣).

(٢) الرعاية (٩٥).

(٣) النطق بالقرآن (١/ ١٨٩).

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنَ الْهَمْزِ مَدّاً غَيْرَ مَجْزُومٍ اهْمِلا[1]

وعليه فـ﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣] تصبح بالإبدال (**المُومِن**)، و﴿ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧] تصبح (**الباس**)، و﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] تصبح (**جيت**). أما الهمزة الواقعة ثانية فقد جاء الإبدال فيها إذا كانت مفتوحة في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فبالإبدال تصبح الهمزة الثانية ألفاً خالصة[2].

وأما تسهيل الهمزة بين بَين: فمعناه أن ينطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو[3]. وربما عبر عنه بعضهم بالتليين، نحو ما نجد عند الأهوازيِّ في وجيزه[4]، والخوارزميُّ في تخميره[5].

ويرى بعض المعاصرين أنه ليس من الصواب أن يقال: هذه همزة مسهلة، أو هذه بين بَين، أو هذه همزة مقلوبة، معللاً ذلك بأنه لا وجود للهمزة في هذه الحالات؛ لأن وضع الحنجرة لدى النطق بهذه الحالات يتغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة[6]. ولست أرى في التسمية مُشاحَّة، فإن وصفهم الهمزة بأنَّها مسهلة مثلاً خروج بها عن الهمزة الأصلية.

ولا خلاف بين القراء والنحاة القدامى في أنه ينبغي ألَّا يُتعسف في إخراجها، بل يجب أن تُخرج بلطافة ورفق. وقد حذر ابن الجزري من أن ينطق بها القارئ كالمتهوِّع، وبخاصة إذا وليها مجانس أو مقارب نحو: ﴿أَعُوذُ﴾، ﴿أَحَطتُ﴾، ﴿ٱهْدِنَا﴾[7]. ومن

(١) فتح الوصيد (٢/ ٣١٧).

(٢) جاء إبدال الهمزة الثانية في هذه الكلمة ألفاً خالصة عن الأزرق، فهو يمدها مَدّاً مشبعاً لالتقاء الساكنين، وهذا هو قول عامة المصريين، فتصبح: ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾. انظر: النطق بالقرآن العظيم (١/ ٢١٢). وفي إبدالها على هذا النحو خلاف تجده محرراً عند ابن الجزري. انظر: النشر (١/ ٣٦٥).

(٣) الوافي في شرح الشاطبية (٦٠ - ٦١).

(٤) انظر على سبيل المثال الصفحات (٩١، ٩٢، ٩٣).

(٥) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير (٤/ ٢٦٣).

(٦) أثر القراءات في الأصوات (ص١٦٨).

(٧) النشر (١/ ٢١٦).

هنا فقد نقل بعضهم عن شعبة راوي عاصم قوله: «كان إمامنا يهمز ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها»(١).

الهمزة عند القراء:

تتفق كتب القراءات على تقسيم حالات الهمزة ثلاثة أقسام:

١ - الهمز المفرد:

وهو الهمز الذي لم يقترن بهمز مثله، ويكون - كما مضى - في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، والهمزة التي تأتي في أول الكلمة نوعان:

١) همزة القطع: وهي الهمزة التي تكتب وتلفظ، وتكون مفتوحة نحو: ﴿أَخَذَ﴾، ومضمومة نحو: ﴿أُسَرَىٰ﴾، ومكسورة نحو: ﴿إِذْ﴾. وهذه الهمزة تُحقَّق على الإطلاق، أي: تُخرج من مخرجها بلا خلاف بين القراء في ذلك.

٢) همزة الوصل: وهي الهمزة التي تسقط في درج الكلام، وتُحقَّق لدى الابتداء بها.

الهمز الذي يأتي في وسط الكلمة:

وهذه الهمزة قد تكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها، فالهمزة التي هي فاء الكلمة نحو التي في كلمة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] إذ إنها من الفعل (آمن)، والهمزة التي هي عين الكلمة نحو ﴿بِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦]، والتي هي لام الكلمة نحو ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]. وللقراء مذاهب شتى في النطق بهذه الهمزات، تتوزع بين التحقيق والإبدال والحذف والتسهيل على خلاف بينهم في كيفيته.

٢ - الهمزتان المجتمعتان في كلمة:

إذا التقت همزتان في كلمة، أولاهما متحركة والثانية ساكنة، فالقراء يتفقون على إبدال الهمزة الثانية، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها:

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٣١٨)، والرعاية (١٤٦ - ١٤٧).

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً نحو ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١] فإن أصلها أَأْدم، و﴿ءَاتَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧] فإن أصلها أَأْتى، وإذا كان ما قبلها مضموماً أبدلت واواً نحو ﴿أُوتِيَ﴾ [البقرة: ١٣٦] فإن أصلها أُؤْتِي، ﴿أُوذِيَ﴾ [العنكبوت: ١٠] فإن أصلها أُؤذي، وإذا كان ما قبلها مكسوراً أُبدلت ياء نحو ﴿إِيمَٰنَا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فإن أصلها إِئْماناً. ولا نعلم خلافاً بين القراء والنحاة في هذه القاعدة[١].

وأما إذا التقت همزتان الأولى منهما مفتوحة والثانية متحركة بإحدى الحركات الثلاث (الفتحة أو الضمة أو الكسرة)، فقد ورد خلاف بين القراء في كيفية النطق بالهمزة الثانية.

وهذا جدول يوضح حالات النطق بالهمزة الثانية المتحركة عند القراء السبعة:

القارئ	الهمزة الثانية في الكلمة الواحدة		
	مفتوحة (أَأَنت)	مضمومة (أَؤُلقي)	مكسورة (أَئنا)
ابن كثير	التسهيل دون إدخال[٢]	التسهيل دون إدخال	التسهيل دون إدخال
قالون	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال[٣]	التسهيل مع الإدخال
أبو عمرو	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال وعدمه
هشام	التسهيل والتحقيق مع الإدخال	التحقيق مع الإدخال وعدمه[٤]	التحقيق مع الإدخال وعدمه[٥]
ورش	التسهيل، الإبدال ألفاً[٦]	التسهيل دون إدخال	التسهيل دون إدخال
سائر القراء	التحقيق دون إدخال	التحقيق دون إدخال	التحقيق دون إدخال

(١) الكتاب (٣/ ٥٤٩ - ٥٥٠).

(٢) أي إدخال حرف مد بين الهمزتين.

(٣) وله ترك الإدخال من غير طريق الشاطبية.

(٤) هذا في موضع آل عمران، أما في موضعي صٓ والقمر فله أيضاً التسهيل مع الإدخال. انظر الوافي في شرح الشاطبية (٦٥).

(٥) إلا في المواضع السبعة، فله فيها التحقيق مع الإدخال، إلا موضع (فصلت)، فله فيه التحقيق والتسهيل مع الإدخال. الوافي (٦٥).

(٦) ثمة تفصيل في الإبدال عند ورش، انظر الوافي في شرح الشاطبية (٦١).

على أن ثمة استثناءات لبعض القراء، فمثلاً: قرأ القراء السبعة ما خلا شعبة وحمزة والكسائي بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية من ﴿ءَأَعۡجَمِيّٞ﴾ [فصلت: ٤٤].

٣ - الهمزتان المجتمعتان في كلمتين:

ونعني بهذه الحالة أن تباشر همزة قطع في نهاية كلمة همزة قطع أخرى في بداية كلمة تالية، حال الوصل.

وأمثلة هذا النوع من التقاء الهمزتين تنقسم قسمين:

١) أن تكون الهمزتان متفقتين في الحركة: وحركتهما يمكن أن تكون الفتحة، نحو: ﴿شَآءَ أَن﴾ [الفرقان: ٥٧] ويمكن أن تكون الكسرة، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١] ويمكن أن تكون الضمة، نحو: ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

وفيما يلي جدول يوضح حالات النطق بالهمزتين المتتاليتين من كلمتين في الحالات الثلاث، وما يطرأ عليهما من تغيير في النطق عند القراء السبعة:

القارئ	الهمزتان من كلمتين		
	مفتوحتان (جاءَ أَحدهم)	مكسورتان (هؤلاءِ إن)	مضمومتان (أولياءُ أُولئك)
أبو عمرو	حذف الأولى وتحقيق الثانية	حذف الأولى وتحقيق الثانية	حذف الأولى وتحقيق الثانية
قالون والبزي	حذف الأولى وتحقيق الثانية	تسهيل الأولى بينها وبين الياء	تسهيل الأولى بينها وبين الواو
ورش وقنبل	تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو إبدالها ألفاً	تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو إبدالها ياء	تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو إبدالها واواً
باقي القراء	تحقيق الهمزتين	تحقيق الهمزتين	تحقيق الهمزتين

٢) أن تكون الهمزتان مختلفتين في الحركة: وقد وقع منها في القرآن خمسة نماذج[١]:

- مفتوحة يليها مكسورة، نحو: ﴿شُهَدَآءَإِذْ﴾ [البقرة: ١٣٣].
- مفتوحة يليها مضمومة، نحو: ﴿جَآءَأُمَّةَۢ﴾ [المؤمنون: ٤٤].
- مضمومة يليها مفتوحة، نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ﴾ [البقرة: ١٣].
- مكسورة يليها مفتوحة، نحو: ﴿ٱلنِّسَآءِأَوۡ﴾ [البقرة: ٢٣٥].
- مضمومة يليها مكسورة، نحو: ﴿يَشَآءُإِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وقد تنوع أداء القراء في هذه الأوضاع أيضاً، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمرو وأبو جعفر ورُويس بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فأتَوا بها بينَ بينَ في النموذجين الأول والثاني، وقلبوها واواً محضة في النموذج الثالث، وياءً محضة في النموذج الرابع. وأما القسم الخامس، فقد اختلف فيه؛ فذهب جمهور القراء (القدماء منهم) إلى إبدال الثانية واواً محضة مكسورة. وأما جُمهور القراء المتأخرين، ومعهم جماعة النحو، كالخليل وسيبويه، فإنَّهم يجعلونَها بين بين (أي بين الهمزة والياء)[٢]. والمذهبان صحيحان، إلا أن الأول آثرُ في النقل، والثاني أوجهُ في القياس[٣]. وقرأ باقي القراء، وهم ابنُ عامرٍ وَعَاصِمٌ وحَمْزَةُ والكِسائيُّ وخَلَفٌ ورَوحٌ بتحقيق الهمزتين في جميع النماذج، وانفرد ابن مِهْران عن رَوح بالتسهيل[٤].

(١) انظر: النطق بالقرآن (١/ ٢٢٣ - ٢٢٥) للوقوف على جميع المواضع التي جاءت فيها الهمزتان مختلفتين.

(٢) الكتاب (٣/ ٥٤٢).

(٣) النطق بالقرآن (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦).

(٤) السابق (١/ ٢٢٦).

هذا العرض لأحوال النطق بالهمزة في قراءات القراء يبين أن عدداً من القراء غير يسير اعتمد قراءة التحقيق التي تتعارض مع مذاهب النحاة البصريين الذين يرون أنه إذا التقت همزتان في كلمة وجب عدم تحقيقهما[1].

وهنا نجد أنفسَنا أمام خلاف واسع بين القراء وهؤلاء النحاة، نتج عن هذه القراءات، إذ توالَتِ الهمزتان في مواضعَ كثيرةٍ في القرآن، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أم في كلمتين. وهذه بعض نماذج للهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة:

١- ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

٢- ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢].

٣- ﴿أَئِمَّةَ﴾ وقد ورد في خمسة مواضع [التوبة: ١٢] [الأنبياء: ٧٣] [القصص: ٥، ٤١] [السجدة: ٢٤].

ومن نماذج الهمزتين المجتمعتين في كلمتين:

١- ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١].

٢- ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الأنعام: ٦١].

٣- ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ [البقرة: ١٣٣].

حقَّقَ الهمزتين في هذه المواضع كلٌّ من عاصمٍ وابنِ عامر وحمزةَ والكسائي وخَلَفٍ ورَوح[2]. وقد ردَّ كثير من النحاة هذه القراءة، وعَدُّوها من وهم القراء، كما سيأتي مفصلاً في المناقشة التالية:

---

(١) انظر صفحة (١٧٤) من هذا البحث.

(٢) انظر: بابي الهمزتين من كلمة والهمزتين من كلمتين في الشاطبية.

مناقشة المسألة:

ترجع أصول هذه المشكلة إلى سيبويه الذي قرر في أكثر من موضع في الكتاب أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، سواء كانتا من كلمة واحدة أم من كلمتين. ففيما يناقش سيبويه النطق بالهمزتين من كلمة، فإنه لم يذكر تحقيق الهمزتين كلتيهما على الإطلاق، يقول: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخرة، ولا تُخَفَّف»(١).

أما في الهمزتين من كلمتين إذا التقتا، فإنه يرى أن أهل التحقيق يُخَفِّفون إحداهما، وأن أهل الحجاز يخففون الهمزتين جميعاً «لأنه لو لم تكن إلا واحدة لَخُفِّفَتْ»(٢). على أنه يَرجع لينسب إلى أهل التحقيق إدخال ألف بين الهمزتين، على نحو ما جاء في بيت ذي الرُّمة:

فيا ظَبْيَةَ الوعْسَاءِ بين جُلاجلٍ وبينَ النَّقا آأنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ(٣)

وعلى الرغم من أن سيبويه كان واضحاً في اعتماد هذه الآراء حول الهمز، إلا أنه لم يجد بُدّاً من التنويه بما هو واقع من الجمع بين الهمزتين محققتين، وإن كان هو لا يراه وجهاً، وذلك في قوله: «ومنهم من يقول: إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونَها جميعاً ولا يُدخلون بينهما ألفاً»(٤). ولم يعقّب سيبويه على هذا الرأي، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه لم يُعِرْه كبير اهتمام لرداءته في نظره، ولا سيما أنه نصّ على ذلك في موضع آخرَ من الكتاب، فقال: «وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء»(٥).

---

(١) الكتاب (٣/ ٥٥٢).
(٢) الكتاب (٣/ ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠).
(٣) ويروى: أيا ظبية... انظر شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٨)، والبيت في ديوانه (٧٦٧).
(٤) الكتاب (٣/ ٥٥١).
(٥) السابق (٤/ ٤٤٣).

وقد اعتذر أبو علي الفارسي عما وقع عند سيبويه مما ظاهرُه التناقضُ بأن ذلك ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يعتدَّ بالرديء، أو لم يعتدَّ بالتقاء المحققتين، لقلة ذلك بالإضافة إلى ما خفف إذا اجتمعا[١]. وفي اعتذار الفارسي مَقْنَعٌ وبلاغ في تفسير ما ذهب إليه سيبويه، ولا سيما أنه بات واضحاً بالاستقراء أنَّ من منهج البصريين عدمَ الاعتداد بالشاذ والنادر والقليل في نظرهم، وإن كنا لا نوافق سيبويه في قلة التحقيق، على ما سيأتي بيانه.

ثم خَلَفَ نحاةُ البصرة سيبويهِ على عدم جواز تحقيق الهمزتين؛ فقد ذكر المبرد أن هذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) ؛ فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين[٢]. وقال في موضع آخر: «... لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل، والإخراج من باب الهمز»[٣]. ومع أن الفارسي قد احتج لمن قرأ بالتحقيق في قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، إلا أنه نصَّ في موضع آخر على أن «اجتماع الهمزتين في كلمة لا يُستعملُ تحقيقهما»[٤]. ويعلل ابن جني عدم جواز تحقيق الهمزتين إذا كانتا أصلين في كلمة واحدة بأنه إذا كانت الهمزة المفردة ثقيلة مكروهة، فمن باب أولى استكراهُ الثنتين ورفضُهما، ولا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين[٥]. ونحواً من هذا نجد عند مكي، إذ يرى أن العرب لم تستعمل همزتين محققتين من أصل كلمة[٦]. أما الزمخشريُّ فلم يكن مطرداً في المسألة، فبينما نجد أنه يرى جواز تحقيق الهمزتين إذا

(١) الحجة للقراء السبعة (١/ ٢٨٤).
(٢) المقتضب (١/ ١٩١).
(٣) المقتضب (١/ ١٥٠).
(٤) حجة الفارسي (٤/ ١٦٩).
(٥) سر الصناعة (١/ ٧١).
(٦) الرعاية (ص١٤٦).

التقتا في كلمتين[1]، فإنه نصّ في «المُفَصّل» على أنه إذا التقت همزتانِ في كلمة فالوجهُ قلبُ الثانيةِ حرفَ لين، كقولهم (آدم) و(أيمة) و(أويدم)[2]. وواضح من خلال أمثلة الزمخشري أنه لا يفرق في هذا الحكم بين الهمزة الثانية المتحركة والساكنة، ويفسره كلام الشارح إذ عدّ المتحرِّكَ في هذا ليس بأقوى من الساكن[3]. على أن شارح المفصل علّق على عبارة الزمخشري التي تفيد جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين بقوله: «ليس في كلام العرب أن يلتقي همزتان، فيحققا، إلا إذا كانت عيناً مضاعفة في الأصل، نحو رأَّس»[4]. وأكثر من هذا ما نقله صاحب الإنصاف من كلمات البصريين في احتجاجهم لكون همزة بين بين متحركة، وهو قولهم: ولم يأتِ اجتماعُ الهمزتين في شيءٍ من كلامهم إلا في بيتٍ واحد، أنشده قطرب:

فَإِنَّكَ لا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِئٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ[5]

تخفيف الهمز:

ونحن لا نختلف مع سيبويه في ظاهرة تخفيف الهمز. بل إنه واضح من الجداول السابقة أن عدداً من القراء كانوا يميلون إلى الفرار من الهمز، وهذا أكثر ما يكون واضحاً في اجتماع الهمزتين، سواء أكان ذلك في كلمة أم في كلمتين، فقد رأينا كثيراً من القراء يتخلَّصون من إحدى هاتين الهمزتين إما بتسهيلها أو بإبدالها أو حذفها. ومن ذلك أن العرب ألزمت الثانية البدل في نحو: «آدم وآخر»، ولما كسّروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز، فقالوا: «أواخر وأويخر»، فأبدلوا منها الواو. ومن

(١) شرح المفصل (٤/ ٢٨٤).
(٢) المفصل (ص٣٥١).
(٣) شرح المفصل (٤/ ٢٨٣).
(٤) شرح المفصل (٤/ ٢٨٤).
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة همزة بين بين متحركة أو ساكنة؟ وانظر تعليق المحقق (٢/ ٧٢٩).

ذلك أنا لم نجد كلمة عينها همزة ولامها كذلك، كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحروف الحلقية، كقولهم: «يَدُعُّ اليتيم، وألح في الطلب»، ونحوه. ومنه أيضاً أنّهم ألزموا باب رزيئة وخطيئة مما يؤدي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: «خطايا ورزايا». ومنه أنّهم إذا بنَوا اسم فاعل من شاء وجاء قالوا: «شاءٍ وجاءٍ»، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف كما رفضوه أولاً في آدم وآخر، إلى غير ذلك مما يبين كراهة العرب اجتماع الهمزتين، وميلهم إلى التخلص منه[1]. كما أن من القراء من أخذ بتسهيل الهمز المفرد في الكلمة الواحدة نحو تسهيل ورش عن نافع ﴿يُؤۡمِنُونَۖ﴾ وأمثاله، وقراءة أبي السِّوار الغَنَوي (هِيَّاك نعبد وهِيَّاك نستعين) بالهاء في موضع الهمزة فيهما، وهي من الشواذّ[2].

ويمكن أن يعترض على ذلك بأن تارك الهمز في (يؤمنون) يهمز (الكأس) و(الرَّأس) و(البأس). ويجيب ابن خالويه عن ذلك بأن هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال، والفعل ثقيل، فهمز لما استخف وحذف لما استثقل[3].

ومن القراء من يهمز إذا أدرج ولا يهمز إذا وقف، ويطرح حركة الهمزة على الساكن قبلها أبداً، فيقرأ إذا وقف (مويلا) و(أَصْحَابُ المَشْمَة) و(مِنْهُنَّ جُزَا)؛ لأن هذه الأحرف في السواد كذلك، فأما قوله (هُزُوا) و(كُفُوا) فبالواو، لأنها ثابتة في السواد. ومنهم أيضاً من يحذف الهمزات ساكنها أو متحركها وينقل الحركة إلى الساكن قبلها، فيقرأ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾، ﴿وَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم﴾. والحجة له في ذلك أن الهمزة المتحركة أثقل من الساكنة، فإذا طرحت الساكنة طلباً للتخفيف، كانت المتحركة بالطرح أولى[4].

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة (١/ ٢٧٥ – ٢٨٤).

(٢) الإبانة (ص٩٤)، ومختصر في شواذ القراءات (ص١)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ١١٤).

(٣) حجة ابن خالويه (ص٤١).

(٤) السابق (ص٤١).

والقراءة بالتسهيل منتشرة في القراءات واللغة، وهي إنما تُظهر ظاهرة لهجية واسعة الانتشار في بعض القبائل العربية كقريش وما جاورها، كهذيل وسعد بن بكر وكنانة، فإن هذه القبائل كانت تميل إلى التخفيف. وقد نقل الرضي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قوله: «نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا»[1].

تحقيق الهمز:

ولا يعني اتفاقنا هذا أننا نتفق معه فيما ذهب إليه من أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا؛ لأن تحقيق الهمزتين ظاهرة لغوية ثابتة لا سبيلَ إلى إنكارها، وإن كانت دون التخفيف، ولا يكفي في هذا ما قدّمنا من اعتذار الفارسي، لأن التحقيق منتشر انتشاراً واسعاً في اللغة والقراءة، ولئن كان المعروف عن قريش أنها لا تهمز، إننا لو رجعنا إلى كتب اللهجات لتبينا أن جملة من القبائل العربية كانت تهمز. نقل القرطبي عن ابن عبد البرِّ قوله: «قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي: في الأغلب، والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز»[2]. وقد أقرَّ الأخفش وجود التحقيق، فقال في قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢]: «ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز»[3]. وقد جاء في الكثير من المصنفات، ومنها كتاب سيبويه، تقسيم العرب من حيث النطق بالهمز قسمين: (أهل التحقيق) و(أهل التخفيف)[4]، وغاية ما يتعين على أهل التحقيق عند مكي مثلًا ألا يتعسف في

(١) شرح الشافية (٣/ ٣٢).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٣).
(٣) معاني القرآن (٢/ ٣٢٨).
(٤) انظر: الكتاب مثلا: (٣/ ٥٤٨، ٥٤٩، ٣٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥).

إخراج الهمزتين المحققتين، قال: «فإن كان القارئ يحقق الهمزتين في ذلك كله، حققهما في لين ورفق»[1]، وقال في موضع آخر: «فإن كان ممن يحقق الهمزتين، حقق الأولى والثانية في لطف ورفق»[2].

وقد عدّد د. أحمد الجندي[3] قبائل تميل إلى التحقيق في الهمز، وهي: تميم، تَيْم الرِّباب، غَنِيٌّ، عُكَل، أَسَد، عَقِيل، قَيْس، بنو سَلامة من أسد[4]. ولقد سجّلت كتبُ اللغة الكثيرَ من الألفاظ التي تبيِّنُ ميلَ هذه القبائل إلى الهمز في كلامها، مما يدفعنا إلى أن نتساءل: فعلى أي أساس بنى سيبويه دعواه بأنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا؟ وقد حاولت العثور على إجابة منطقية عن هذا التساؤل فلم أوفق إلى ما يمكن التعويل عليه، إلا ما ذكره الفارسي من أن سيبويه عد التحقيق رديئاً فلم يعتدّ به، أو رآه قليلاً بالنسبة لما وقع فيه التخفيف، مما جعلنا نقبل اعتذار الفارسي عن سيبويه.

---

(١) الرعاية (ص١٤٨).

(٢) الرعاية (ص١٤٩).

(٣) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. من إنتاجه العلمي: في قواعد اللغة العربية، في علم النحو، اللهجات العربية في التراث العربي (خمسة أجزاء)، المعجم اللغوي القرآني (كلية التربية جامعة الفاتح ١٩٧٦)، في القرآن والعربية (مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى)، وله بحوث عديدة نشرت بمجلة المجمع منذ الجزء ٢٥ منها: (بين القراء والنحاة) وهي سبعة بحوث متتالية في الأجزاء من ٣٣ حتى ٣٩؛ وحقق كتابي (نحو القلوب الصغير) و(نحو القلوب الكبير) للإمام عبد الكريم القُشَيري، والكتاب الأخير بالمشاركة مع الدكتور إبراهيم بسيوني، وله أيضاً: لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل (حوليات كلية دار العلوم) فضلاً عن عدد من البحوث قدمها للجنة الأصول واللهجات. وقد حصل على جائزة التقدير العلمي لجامعة القاهرة ١٩٩٨م. انظر ترجمته الوافية في موقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة على العنوان التالي: http: //www.arabicacademy.org.eg

(٤) اللهجات العربية في التراث (١/ ٣٣٦)، وإن كنا إلى رأي إبراهيم السامرائي في تقسيم اللغات إلى بدوية وحضرية أميل منا إلى عزوها إلى قبائل بعينها كما صنع الجندي وغيره.

سيبويه وهمز النبي:

على أن سيبويه قد استَرْدَأ الهمز في بعض الكلمات الأخرى، نحو استردائه كلمة (بريئة) و(النبيء) ومشتقاتها في قراءة نافع[1]. وقد حاول الرضي في شرح الشافية أن يسوغ ما وقع فيه سيبويه من وصف هذه القراءة بالرداءة بأنه «لعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم»[2].

أما الفارسي فيرى أن سيبويه إنما استَرْدَأ ذلك «لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز، وذلك كالأصل المرفوض، فرَدُؤَ عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن «النبي» الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عِضَة وسَنَة»[3].

ونحن إذ لا ننفي هذا الاحتمال الذي افترضه الرضي، ولا سيما أن عصر سيبويه لم يشهد الفصل بين المتواتر من القراءات وغير المتواتر، فإننا نميل إلى اعتبار تفسير الفارسي للمسألة، ونقول به، وعليه نحمل ما وقع في كتاب سيبويه من وصف بعض القراءات بالقلة أو بالرداءة، وقد مضى أن وصف لغة ما بالرداءة لا يقتضي عدم صحتها، ونكرر مرة أخرى بأن اللغة القليلة لا تُرد باللغة المشتهرة، والمتكلم بها لا يكون مخطئاً لكلام العرب، ولكنه مخطئ لأجود اللغتين، والقرآن الكريم نزل بلغات العرب صحيحها وشاذها.

على أن من الجدير ملاحظته أن الفارسي لم يكن مطرداً في مسألة تحقيق الهمز من النبي؛ ففيما يرى في الحجة أن مَن حقق الهمز من النبي لم يكن كَمَنِ استعمل (ودع) فعلاً

(١) الكتاب (٣/ ٥٥٥).
(٢) شرح الشافية (٣/ ٣٥).
(٣) حجة الفارسي (٢/ ٩١).

ماضياً من (يدع)، أعني ما رُفض استعماله واطُّرح، لأن النبيَّ أصلُه الهمز[1]، فإننا نجده في «التعليقة» يعلل وصف سيبويه همز (النبي) بالرداءة بأنه مخالف لما عليه الاستعمال؛ لأن أصله غير الهمزة، ويرى هنا أن رداءة هذا كرداءة (ودع) في ماضي يدع[2].

ولعل الذي دعا بعضهم إلى استبعاد قراءة نافع بِهمز (النبيء) أن نافعاً حجازي، والحجاز تميل إلى التخفيف كما قررنا من قبل، وعليه فقد أثارت قراءته بالهمز في هذه الكلمة خلافاً بين النحاة والقراء أيضاً. وقد حاول الجندي تفسير ما وقع من تحقيق الهمز في قراءة نافع وغيره ممن هم من أهل التخفيف، ولكن الاضطراب بَيِّنٌ في هذه المحاولة؛ فهو تارة يقول بأن الهمز قد ملك على الناس شعورهم، وبذلك فسر همز ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ و﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيٓءُ﴾ في قراءة نافع الذي هو من بيئة حجازية لا تهمز[3]. وطوراً يرى أن «الهمز وإن كان من صفة تميم، إلا أنه اقتحم اللغة الفصحى وأصبح من مميزاتها وخصائصها»[4] وعلى هذا فَسَرَّ التزامَ ابنِ كثير، وهو القارئ المكي، تحقيقَ الهمزة، مع أنه في بيئة الحجاز التي تسهله، تاركاً ما أثبته علماء الفن من أن القراءاتِ القرآنيةَ سبيلُها الروايةُ والنقل، لا الاجتهادُ والعقل.

التحقيق في المسألة:

وحقيقة الأمر أن تحقيق الهمز هو الأصل في الكلام[5]، وأما التخفيف ففرعٌ عليه، وإنما نحا إليه بعض العرب؛ طلباً للخفة واستثقالاً للهمز، فقد مضى بيان إجماع العلماء على ثقله، ولذلك فإنَّ العربَ - كما ذكرنا قبلُ - غَيَّرَتْهُ، وتصرَّفَتْ فيه ما لم تتصرف في

(١) السابق (٢/ ٩١).

(٢) التعليقة (٤/ ٥٦).

(٣) اللهجات العربية (١/ ٣١٩).

(٤) السابق (١/ ٣٢٤).

(٥) انظر الموضح (١/ ١٨٥).

غيره من الحروف، فأتت به على السبعة الأوجه التي مر ذكرها. وعليه فلا عجب أن يقع في كلام العرب من غير أهل هذه القبائل كلام مهموز؛ فإنه الأصل. قال الرضي: «والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان»(١).

ثم إن نظرة إلى القبائل التي كانت تميل إلى تحقيق الهمز توضح ما نذهب إليه؛ فإنها في مجملها قبائل بدوية، فهي محافظة على الأصل في نطق الهمز وهو التحقيق، بخلاف القبائل التي كانت تجنح إلى التخفيف فهي في مجملها حضرية(٢). على أن إبراهيم السامرائي يرى أن تحقيق الهمزة قد يكون «من عادات النطق لدى تميم، وليس لعلة صوتية» ويستشهد لذلك بأنه عرف عن رؤبةَ الرجَّازِ أنه كان يهمز «الثُّنْدُوَة»(٣) و«سِئَة» القوس، والعرب لا تهمزها، وبأنه رُوي عن العَجَّاج أيضاً أنه كان يكثر من الهمز فيهمز ما لم يُسْمع همزه، نحو العالم، والخاتم، فيقول: العألم والخأتم(٤). بل لقد جاء في «الصحاح» ما يفيد أن الهمز مبالغة في الفصاحة: فقد نقل الجوهري عن الفراء أنهم ربما خرجت بِهم فصاحتُهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، وذلك في نحو قولهم: (لبَّأتُ بِالحَجِّ) في مكان لَبَّيت(٥) و(رثَأْت الميت) في مكان رَثَيْت و(حَلَّأْتُ السَّويق تَحْلئة)، وإنما هو من الحَلاوة(٦). ولا غرابة أن نجد من القراء السبعة من يهمز ﴿**ضِئْزى**﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿**بالسُّؤْق**﴾ [ص: ٣٣]، و﴿**عن سَأْقيها**﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿**على سُؤْقه**﴾

(١) شرح الشافية (٣/ ٣١ – ٣٢)، وانظر: أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء (٣٤) نوفمبر ١٩٧٤م.

(٢) اللهجات العربية (١/ ٣٣٦).

(٣) الثَّنْدُوَة: مَغْرِزُ الثدي، وإذا ضممتَ الثَّاءَ هَمَزْت. (التاج: ثدي).

(٤) في اللهجات العربية القديمة (٦٥). وانظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٧٤، ٧٩).

(٥) قال في الصحاح: وربما قالوا: لبأت بالهمز وأصله غير الهمز. انظر الصحاح: لبى (٦/ ٤٩٣).

(٦) الصحاح (٦/ ٣٠٧).

[الفتح: ٢٩]، و﴿ضِئَاء﴾ في ثلاثة مواضع(١). وقد همز كل من أبي عمرو والكسائي وأبي بكر عن عاصم ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [سبأ: ٥٢].

وقال الأزهري في احتجاجه لقوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]: «... ومن جمع بينهما فهو الأصل» وقد وصف تحقيق الهمزتين فيها بأنه عربي فصيح(٢). وكذا قال الباقولي(٣) في كلامه على الكلمة ذاتها(٤). ويقرر ابن خالويه حقيقة أن الهمز هو الأصل في الكلام في كلامه على لفظ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] فقد ذكر أنه يُقرأ بالهمز وتركه فيه وفيما ضارعه، قال: «فالحجة لمن همز أنه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها؛ لأن الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم. والحجَّةُ لِمَنْ تَرَكَه أنه نحا منحى التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهَّل ذلك عليه سكونُها وبُعْدُ مَخْرَجِها»(٥)؛ وعليه فإن تحقيق الهمز في قراءات القراء ممن هم من أهل التخفيف إنما هو راجع لأسباب معلومة غير خافية، هي في الأعم الأغلب لطلب الخفة أيضاً، وهو مضبوط بضوابط معينة منها ألَّا يخل بالكلام، ولا يحيل المعنى، ولذلك، فإن كان سكونها علامة للجزم، أو كان تركها أثقل من الإتيان بها أثبتها، لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى، كقوله تعالى: ﴿أَوْ نَنسَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] وكقوله: ﴿وَتُؤْوِيَ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥١] وهذا هو الذي يفسر ما وقع في قراءات بعض القراء ممن يميلون إلى تخفيف الهمز من التحقيق في مواضع بأعيانها على ما سيأتي مفصلاً(٦).

---

(١) ورد الهمز في هذه الكلمات عن ابن كثير. والمواضع الثلاثة هي [يونس: ٥]، [الأنبياء: ٤٨]، و[القصص: ٧١]. انظر: الوجيز (٨٩).

(٢) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٣٠).

(٣) هو نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي المتوفى سنة (٥٤٣هـ). انظر ترجمته الوافية في مقدمة تحقيق كتابه: «إعراب القرآن وعلل القراءات».

(٤) كشف المشكلات (١/ ١٧٦).

(٥) حجة ابن خالويه (ص٤٠).

(٦) في كلامنا على المواضع التي قرأها أبو عمرو بالهمز.

ومما تقدم يتبين لنا أن الأمر ليس كما زعم الجندي، ولو كان الأمر كما قال، أعني لو أن السبب في جنوح بعض القراء إلى الهمز، أن الهمز كان قد ملك على الناس شعورهم، فما الذي كان يمنع نافعاً[1] من تحقيق الهمز حيث جاء، ولا سيما أن القراءة به مروية، وبه قرأ عدد من القراء؟ بل لقد انفرد نافع وحده بتسهيل ما هَمَزَه سائر القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَالصَّٰبِينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الصَّٰبُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] تاركاً بذلك أجود اللغتين.

على أن المواضع التي روى فيها ورش عن نافع التحقيق معدودة، ولو تتبعناها لرأينا أن ثمة أسباباً، إلى جانب الرواية، حدت به إلى تحقيق الهمز فيها، فقد استثنى ورش من إبدال الهمز المفرد ما كان مشتقاً من لفظ (الإيواء) وهي سبعة ألفاظ: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] و﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥١] و﴿مَأْوَىٰهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢] و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ [العنكبوت: ٢٥] و﴿فَأْوُۥا﴾ [الكهف: ١٦] و﴿تُؤْوِىٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] وهذان اللفظان الأخيران لو تُرك فيهما الهمزُ لاجتمعت واوان، «وهو أثقل نطقاً من تحقيق الهمز»[2]، ثم حُمِلَ عليهما سائر باب الإيواء فحقق الهمز فيه، وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز ما فيهما، ليكون الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة.

وقد نقل صاحب «شرحِ الدُّرَرِ اللَّوامعِ في أصلِ مَقْرَأ الإمام نافع» عن الداني قولَه في إيجاز البيان: «وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر، أنه لما أجمع الرواةُ عن ورشٍ على تحقيق الهمز في قوله تعالى: ﴿تُؤْوِىٓ﴾ و﴿تُؤْوِيهِ﴾ وهما من باب الإيواء، من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز، فآثر الهمز فيهما لذلك، طلباً للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصاً في ذلك، حمل عليه في سائر باب (الإيواء) فحقق الهمز فيه»[3].

---

(١) وما الذي جعل ابن كثير يقرأ من غير همز قوله تعالى: **(فلما استايسوا)** [يوسف: ٨٠]، و**(لا تايسوا)** [يوسف: ٨٧]، و**(استايس الرسل)** [يوسف: ١١٠]، و**(إنه لا يايس)** [يوسف: ٨٧]، و**(أفلم يايس الذين آمنوا)** [الرعد: ٣١]، وهو الذي همز الكلمات التي ذكرنا فوق؟

(٢) النطق بالقرآن العظيم (١/ ١٩٩).

(٣) الدرر اللوامع (١/ ٣٣٧).

وما فعله ورشٌ مِنْ حَمْلِ سائر ألفاظ الباب على اللفظين المذكورين، من غير توافر ما يوجب ذلك، ليس خارجاً عن سنن العربية، فقد ذكر الداني أن ذلك معهودٌ من مذاهب العرب مشهورٌ من استعمالها، ومثاله قولهم «أُكرم» والأصل «أُأَكرم» بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية التي هي في بناء أفعل في الماضي، إلا أنهم حذفوها استثقالاً للجمع بين همزتين في كلمة واحدة، ثم حملوا على ذلك سائر المستقبل نحو: «نكرم» و«تكرم» و«يكرم» فحذفوا تلك الهمزة فيه، مع عدم ما أوجب حذفها هنا. ومثله حَذْفُهم فاءَ الفعل في نحو: «يَعِدُ» لوقوعها بين ياء وكسرة، استثقالاً لذلك، وطلباً للخفة، وحَمْلُهم على ذلك سائر المضارع، مما فيه التاء والنون والهمزة، نحو: «نعد» و«تعد» و«أعد» إتباعاً لما في أوله الياء، وإن كانت التاء والنون والهمزة ليس فيهن من الثقل الموجب لحذف فاء الفعل ما في الياء، كما أنه ليس في الياء والتاء والنون، فيما تقدم، ما في الهمزة من الثقل أيضاً، وذلك ليأتي الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة، وإن اختفت علته، وامتنعت في بعضه. فكذلك ما فعله ورش أيضاً من همز ﴿تُؤْوِيَ﴾ و﴿تُؤْوِيهِ﴾؛ من أجل الاستثقال لاجتماع الواوين، وحَمْله على ذلك ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ ونظائره مع عدم الاستثقال الموجب للهمز في ذلك مثله سواء.[1]

وبطلب الخفة علل ابن بري التسولي ما وقع في رواية ورش من تحقيق همز الإيواء، فقد جاء في أرجوزته الموسومة بالدرر اللوامع في مقرأ نافع قوله:

وحَـقِّـقِ الإيـوا لِـمَـا تَـدْريـهِ مِـنْ ثِقَلِ الـبَـدَلِ في تُـؤْويـهِ[2]

وهو ما عليه الإمام الشاطبي في قوله:

وَتُـؤْوي وَتُـؤْويـهِ أخـفُّ بِهَمْزِهِ .....

(١) السابق (١/ ٣٣٨).

(٢) الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع (١/ ٣٣٥).

ونقل الإمام المِنْتُوري القيسي[1] في شرحه على الدرر اللوامع نحو ذلك عن الأُدفوي في الإبانة، ومكي في الكشف، والمهدوي في الشرح، وابن مهلب في التبيين، وابن الباذش في شرح الحُصْرية[2].

وأما همزُ (النبي) ففي كتب اللغة أنَّ الأصلَ في هذه الكلمة الهمزُ، وإن كان أكثر العرب على ترك الهمز فيها. وإنما تركته العرب لكثرة الاستعمال، فقد نقل ابن دريد عن أبي عبيدة قوله: «تركت العرب الهمز في أربعة أشياء: في الخابية، وهي من خبأت، والبرية وهي من برأ الله الخلق، والنبي وهو من النبأ، والذرية وهي من ذرأ الله الخلق»[3]. وفي الصحاح: تركوا الهمز في هذه الأربعة، إلا أهل مكة فإنهم يهمزونها، ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك. وقال ابن السِّكيت في «الإصلاح»: «قال أبو عبيدة: قال يونس: أهلُ مكةَ يخالفون غيرَهم من العرب فيهمزون النبي والبرية والذرية والخابية»[4]. ففضلًا عن كون الهمز في كلمة (النبي) هو الأصل، فإن هذه الأخبار تقطع بأنه كان ينطق بها مهموزة أهلُ منطقة برُمَّتها، وهي مكةُ التي هي جزء من الحجاز التي تخفف الهمز! فنافعٌ إنما

(١) هو محمد بن الشيخ أبي مروان بن عبد الملك القيسي الغَرْناطي، عرف بالمنتوري، بكسر الميم وسكون النون وضم المثناة من فوق وآخره راء مهملة. ولد عام (٧٦١هـ) وتوفي سنة (٨٣٤هـ). نشأ بحاضرة غرناطة، وتتلمذ على أبي عبد الله القَيْجاطي والعلامة ابن لُبٍّ الثعلبي، والأستاذ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي، وغيرهم. وأخذ عنه القاضي أبو يحيى بن عاصم والشيخ العلامة محمد بن يوسف المواق وغيرهما. له من التآليف الشيء الكثير، نذكر من ذلك كتاب التعريف بالحافظ أبي عمرو الداني، وكتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء، وكتاب شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع. انظر ترجمته الوافية في: مقدمة تحقيق كتابه شرح الدرر اللوامع.

(٢) السابق (١/ ٣٣٧ – ٣٣٨).

(٣) جمهرة اللغة (٣/ ١٢٨٤).

(٤) إصلاح المنطق (١٥٩)، والمزهر (٢/ ٢٥٢).

أخذ بالأصل في هذه الكلمة، ويشفع له أن أهل مكة – كما تفيد الأخبار – كانوا ينطقون بها كذلك، وأن من العرب من كان يجمع النبي على النُّبَآء، كما جاء في قول عباس بن مرداس:

يا خاتَمَ النُّبَآءِ إنك مُرسَلٌ بِالْحَقِّ، خَيرُ هُدَىٰ السَّبيلِ هُداكا(١)

ولننتقل إلى قارئ آخرَ كان يجنحُ في قراءته إلى تخفيف الهمز، وهو أبو عمرو بنُ العلاء، فإن له في الهمز مذهبين: التحقيق والتخفيف، قال الداني: «اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج في القراءة، أو قرأ بالإدغام، لم يهمز كل همزة ساكنة، سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً»(٢). وقد أجمع أهل الأداء ممن روى البدل عن أبي عمرو، أنهم استثنوا خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً، فهل كان تحقيق الهمز في هذه المواضع من أجل أن تحقيق الهمز كان أصبح (موضة) العصر، كما يزعم رابين Rabin ويوافقه الجندي؟(٣)(٤)؛ كلا! فإن أبا عمرو قرأ وفق ما جاءت به الرواية، وإنما اختار إسقاط الهمزة في أحوال معينة في القراءة «إشاعة للانسجام في قراءته»(٥)، فليست قراءة التخفيف هي الأصل عند أبي عمرو، ولذلك فلا عجب في أن نجد في قراءة أبي عمرو قراءة بالهمز، ولا سيما إذا كانت تحقق الغرض المنشود، وهو التخفيف. ولننظر إلى ما جاء في كتب القراءات من تعليل اختيار أبي عمرو للهمز في هذه المواضع، فقد صنف العلماء هذه الاستثناءات في خمسة بنود، وبينوا أسباباً لتحقيق الهمز في هذه المواضع، يؤيدها المنطق اللغوي وتسندها الرواية القرآنية، وهي كما يلي:

---

(١) ديوان عباس بن مرداس (ص٩٥).

(٢) التيسير (٣٩).

(٣) مثل هذه المزاعم لا تليق بأيِّ قارئ يقرأ بقراءة متواترة؛ لأن مدار القُرَّاء على الرواية بالسند الصحيح إلى الرسول ﷺ.

(٤) اللهجات العربية (١/ ٣١٩).

(٥) أثر القراءات في الأصوات (١٠٩).

١) ما سكونه علامة جزم، وهو ست كلمات في تسعة عشر موضعاً:

﴿يَشَأْ﴾ في عشرة مواضع [النساء: ١٣٣] [الأنعام: ٣٩، ٣٩، ١٣٣] [إبراهيم: ١٩] [الإسراء: ٥٤، ٥٤] [فاطر: ١٦] [الشورى: ٢٤، ٣٣]، ﴿نَشَأْ﴾ في ثلاثة مواضع [الشعراء: ٤] [سبأ: ٩] [يس: ٤٣]، ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ في ثلاثة مواضع [آل عمران: ١٢٠] [التوبة: ٥٠]، ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] ﴿نَنسَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦] ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [النجم: ٣٦].

وإنما استثنى أبو عمرو المواضع التي سكونُها علامةٌ للجزم، لأنه كره تركَ الهمزِ فيما سكونُه علامةٌ للجزم كراهة التباس المعرب بالحركات بالمجزوم، ألا ترى أنه لو قال: (أو ننساها) لالتبس بما يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر أو الذي هو بمعنى الترك، وإذا التبس بذلك صار الفعل كأنه معرب، إذ لو كان مجزوماً لكانت علامة الجزم سقوط الألف، والكلمة على قراءته معناها التأخير؛ لأن معنى (نَنْسَأها) نؤخرها، وهو مجزوم بالعطف على الشرط، فلما كان تَرْكُ الهمز فيما سكونه علامة الجزم في هذه المواضع يُؤدّي للالتباس، كره ترك الهمز فيها. على أن ثمة سبباً آخر للهمز في هذه الكلمة، وهو أن حركة الهمزة فيها قد سكنت للجزم، فكره أن يترك الهمز فيكون إخلالاً بالكلمة، لئلا يجتمع فيها إعلالان[١].

وأيضاً، فإن (يَشَأ) ونظائرَه إذا كان مجزوماً فإن أبا عمرو كره تَرْكَ الهمز فيه لتوالي الاعتلال وكثرته، لأنه قد اعتل بانقلاب عينه، التي هي ياء، ألفاً؛ فإن أصل الكلمة من المشيئة بالياء، ثم اعتل بسقوط هذه الألف لالتقاء الساكنين اللذين هما هذه الألف والهمزة المجزومة، واعتلّ أيضاً بحذف الحركة من الهمزة فاجتمع فيه ثلاثة اعتلالات، فلو خفف الهمزة لصار ذلك إعلالاً رابعاً، وكثيراً ما يستثقلون في الكلام اجتماع إعلالين[٢].

(١) شرح الهداية (١/ ٥٤ – ٥٥).

(٢) شرح الهداية (١/ ٥٤).

٢) ما كان سكونُه للبناء، وذلك في فعل الأمر من مثل الأفعال السابقة، وهو سبعُ كلمات في أحدَ عشرَ موضعاً:

﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿أَرۡجِهۡ﴾ [الأعراف: ١١١] [الشعراء: ٣٦] ﴿نَبِّئۡنَا﴾ [يوسف: ٣٦] ﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٥١] [القمر: ٢٨] ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [الإسراء: ١٤] [العلق: ١، ٣] ﴿هَيِّئۡ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠].

٣) ما تسهيله أثقل من همزه: وذلك في موضعين:

﴿تُؤۡوِيَ﴾ [الأحزاب: ٥١] ﴿تُؤۡوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]. وترك الهمز في هاتين الكلمتين أثقل من الهمز؛ لأنه لو ترك الهمزةَ الساكنة لأبدلها واواً لانضمام ما قبلها، فتجتمع واوان، واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز[١].

٤) ما يؤدي إلى الالتباس: وهو لفظ ﴿رِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤] فهو بالهمز من الرُّواء، وهو المنظر الحسن، وهو مقصد أبي عمرو. وبلا همز يلتبس برِيِّ الشارب وهو امتلاؤه.

٥) ما يخرج بتسهيله من لغة إلى أخرى: وهو كلمة واحدة في موضعين: ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] [الهُمَزة: ٨]. فالقراءة بالهمز من (آصدت) أي أطبقت، ولو قرئت بترك الهمز لخرجت إلى لغة أوصدت. وهما لغتان في معنى واحد[٢].

موقف القراء:

أما القراء فيتمسكون بالرواية في مقابل النحاة، ويرون أنَّها الحجة الأولى والأخيرة لهم، وقد أجمع عدد كبير من القراء على قراءة التحقيق. على أن القراء لم يكونوا وحدهم في مقابل فريق النحاة المانعين لالتقاء الهمزتين، بل ساندهم في ذلك نحاة الكوفة،

(١) شرح الهداية (١/ ٥٥).

(٢) حجة ابن زنجلة (٧٦٦).

والواقع اللغوي الذي يشهد إلى يومنا هذا بأنهم هم الذين أحرزوا النصر في نهاية المطاف؛ فقراءة تحقيق الهمز هي القراءة الواسعة الانتشار في أيامنا هذه. وممّا يقوي موقف القراء ما وقع فيه النحاة الذين لم يجوزوا توالي همزتين محققتين من اضطراب في شأن تحقيق الهمزتين، بحيث إنهم لم يجدوا بُدًّا من رد القراءات التي جاءت به. وقد بدا هذا الاضطراب واضحاً في كتب الاحتجاج. ولا بأس أن نقف فيما يلي على طرف من ذلك: فالفارسي لم يكن مطرداً في مسألة التقاء الهمزتين وتحقيقهما، ففي ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ نجد أنه، خلافاً للبصريين، يميل إلى تجويز تحقيق الهمزتين، ويحتج له بالسماع والقياس معاً، وحجته من القياس أن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المِثْل مع مِثله في سائر حروف الحلق، نحو: فهَّ[1]، وفههت، وكعَّ[2] وكععت، فكذلك حكم الهمزة. ويقيسهما أيضاً على المواضع التي وقع فيها الجمع بين الهمزتين في كلام العرب، وذلك إذا وقعتا عينين، نحو قولهم (رآس) بوزن فعَّال، قال: «ومما يقوي ذلك من استعمالهم له قولهم: (رآس) و(سآل) و(تَذَأَّبَتِ الرِّيح) و(رأَّيتُ الرجل)، فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع»[3].

ولا يكتفي الفارسي بهذا في الاحتجاج لقراءة تحقيق الهمزتين، بل يمضي في القياس، فيقيس الهمزة على سائر حروف المعجم، ذلك أن الهمزة يبدل منها غيرها، نحو: «يهريق» و«هِيَّاك»[4]، وتُبدل هي من غيرها كما في: «رأيت رجلاً وهذه حبلأ»، فكما جرت مجرى سائر الحروف في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

(١) فَهَّ: عَيِيَ، ونَسي.

(٢) كعَّ: جَبُنَ.

(٣) الحجة للقراء السبعة (١/ ٢٧٥).

(٤) المزهر (١/ ٤٦٢). وهي قراءة شاذة في إياك. انظر: المحتسب (١/ ١١٤).

وأما في تحقيق الهمزتين من كلمة ﴿أَئِمَّةَ﴾ فإننا نجد الفارسيَّ يقلب الأمر تماماً مع أن الخطب واحد، فهو يرى أن تحقيق الهمزتين من ﴿أَئِمَّةَ﴾: «ليس بالوجه»[1]. ويعود تارة أخرى ليستند إلى القياس، فقد قاس اجتماع الهمزتين في نحو ﴿أَئِمَّةَ﴾ على اجتماعهما في نحو (آدم) و (آدر) و (آخر)، ذلك أن أحداً لم يقل بالتحقيق فيهما في هذه الأمثلة. ولم يغب عن الفارسي أن الهمزة الثانية في هذه الأمثلة ساكنة، وفي ﴿أَئِمَّةَ﴾ متحركة، وأنه قد يقال إن المتحركة أقوى من الساكنة، بل إنه أشار إلى هذا الفرق مقرراً أن الهمزة المتحركة هنا ليست بأقوى من الساكنة؛ لأن الحركة التي فيها لم تكن مانعة من الاعتلال[2].

ونلتقي بالزمخشري في الكشاف فنراه متردداً في إصدار حكم على تحقيق الهمزتين. يقول في كلامه على لفظ ﴿أَئِمَّةَ﴾: «فإن قلتَ: كيف لفظ ﴿أَئِمَّةَ﴾؟ قلتُ: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بِها فهو لاحن محرف»[3]. وعبارة الزمخشري تفيد قبوله هذه القراءة، وإن لم يكن في قبوله هذا مستنداً إلى سند القراءة، بل إلى كونها مشهورة، أي دائرة على ألسنة الفصحاء، وإلا فإن الزمخشري لا يبالي بردِّ القراءات، بل إن ذلك ديدنه عُرف عنه واستفاض، ولِمَ نمضي بعيداً وبين أيدينا رده القراءة الأخرى في الكلمة نفسها، وهي قراءة التصريح بالياء (أَيِمة)، واتِّهامُ القارئ بِها باللحن والتحريف، مع أنه قرأ بِها رأس البصريين النحاة، أبو عمرو، وابن كثير، ونافع بخُلف عنه. وقد تعقبه أبو حيان من أجل ذلك وأغلظ القول له[4].

(١) الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٧٥).

(٢) الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٧٦).

(٣) الكشاف (٢/ ٢٣٨ – ٢٣٩).

(٤) السبعة (٣١٢)، وانظر البحر المحيط (٥/ ٢٠).

غير أننا بالرجوع إلى «المفصل» للزمخشري وجدناه يصرح بأن تحقيق الهمزتين على هذا النحو شاذ، قال: «وقد سَمِعَ أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائئ، قال: هَمَزَها أبو السمح ورَدَّادٌ ابنُ عَمِّه. وهو شاذ، وفي القراءة الكوفية ﴿أَبِـمَّةَ﴾»[1]. وليت شعري فيم حكم الزمخشري على هذه اللغة بالشذوذ، وقد أقرَّ بها أشد العلماء منعاً لالتقاء الهمزتين محققتين، وهو ابن جني الذي أورد هذا الخبر في معرض رده على من يجمع بين الهمزتين محققتين، فقال: «فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائئ، ورزائئ، ودريئة ودرائئ، ولفيئة ولفائئ، وأنشدوا قوله:

فإنَّكَ لا تَدْري مَتَى الْمَوتُ جَائِئٌ إليكَ، وَلا ما يُحْدِثُ اللهُ في غَدِ

قيل: أجل، هذا قد جاء، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة»[2]. ويمضي ابن جني ليناقش كلمة: (خَطائِئ) فيرى أن همزة (فعائل) عرضت عن وجوب، أي أنه لا بد منها، (لأن ما كان على وزن فعيلة يُجمع على فعائل)، كهمزة سفائن ورسائل، ولما كانت لام الكلمة (خَطيئة) مهموزة، فقد اجتمعت الهمزتان، همزة فعائل وهمزة لام الكلمة، فصحَّح بعض العرب همزة اللام هذه، أي نطقوا بها محققة غير مسهلة[3].

وفي احتجاج ابن أبي مريم[4] لهذه القراءة يطالعنا قوله: «ويُحَسِّنُ هذه القراءةَ أن الهمزةَ الأولى غيرُ لازمةٍ للكلمة؛ لأنها همزةُ التسوية، وما لا يلزمُ الكلمةَ فهو بِمنزلةِ ما

(١) المفصل (٣٥١).
(٢) الخصائص (٢/ ٦).
(٣) الخصائص (٢/ ٦ – ٧).
(٤) هو الإمام نصر بن علي بن محمد، فخر الدين، صدر الإسلام، أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم. قرأ على تاج القراء أبي القاسم الكرماني. ترك مجموعة من الكتب في النحو والتفسير والقراءات منها: الكشف والبيان في تفسير القرآن، والإفصاح في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمنتقى من الشواذ، والموضح في وجوه القراءات وعللها. انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت، وإنباه الرواة، وغاية النهاية، وبغية الوعاة، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، والأعلام للزركلي، وغيرها.

لا يُعْتَدُّ به»[1]. ومع أن ابن أبي مريم يقبل هذه القراءة، إلا أن الاضطراب بَيِّن في تخريجه إياها؛ فإن العبرة في منع المانعين إنما هي باجتماع الهمزتين في النطق، مما يزيد الثقل في نظرهم، وهذا الأمر واقع سواء أكانت الهمزتان لازمتين أم غير لازمتين. ويدلنا على ذلك قول ابن زنجلة في قراءة من قرأ بِهمزة واحدة وياء خالصة: «كأنَّهم كرهوا الجمع بين همزتين في بنية واحدة، ولا اعتبار بكون الأولى زائدة كما لم يكن بها اعتبار في آدم»[2].

وفي «إعراب القرآن» للنحاس لا نكادُ نقف على رأيه في المسألة، فقد ذكر أنَّ النحاةَ يَعُدّون قراءةَ تحقيق الهمزتين لحناً لا يجوز، بيد أنه ساق زعماً لأبي إسحاق بأنه جائز على بُعد. وإن نظرةً فيما سوَّغ به أبو إسحاقَ هذا جوازَ اجتماع الهمزتين، لتدلُّ على مدى ما تورط فيه، وقد كان له في السكوت مندوحة، قال: «لأنه قد وقع في الكلمة علتان، الإدغام والتضعيف، فلما ألقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك»[3]. وأحسب أنه واضح ما في هذا التخريج من تكلف لا مسوِّغ له، إلا تشبثه بقاعدة منع تحقيق الهمزتين المتتاليتين. وكان يغنيه عن ذلك لو ذكر أن من حقق الهمزتين أخرجهما على الأصل كما يقرر العكبري[4]. والإعلال والتضعيف اللذان أشار إليهما، يفهمان بالرجوع إلى أصل الكلمة (أئمة) فإنَّها جمعُ إمام، والأصل فيها (أَأْمِمَة) كمثال وأمثلة ثم أُدغمتِ الميم في الميم، وقُلبت الحركة على الهمزة، فاجتمعت همزتان[5].

وما تقدم إنما هو تصوير لبعض ما وقع فيه العلماء من الاضطراب بخصوص تحقيق الهمزتين، في مقابل منهج القراء الواضح في هذا الصدد.

---

(١) الموضح (١/ ٢٤٢).

(٢) حجة القراءات (٣١٥).

(٣) إعراب القرآن (٢/ ٢٠٥).

(٤) التبيان (٢/ ٦٣٧).

(٥) إعراب القرآن (٢/ ٢٠٤ – ٢٠٥).

نتيجة البحث:

وعليه فنخلص إلى أن تحقيق الهمز الذي دار حوله خلاف واسع بين القراء والنحاة إنما هو، كالتسهيل، تصوير لبعض لهجات العرب غير قريش، بل هو الأصل. وقد صحت به الرواية، ولم يخالف قياساً معروفاً على ما رأينا. ولعل أكثر القبائل اشتهاراً بالميل إلى الهمز تميم، وهي قبيلة عربية معروفة، وقد شاركتها فيه قبائل أخرى، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسِها وشاذِّها.

ونحن نتفق مع سيبويه والبصريين عموماً في استبعاد الشاذ والقليل والنادر، ما لم يكن قراءة متواترة، فالقراءة الثابتة لا سبيل إلى ردّها؛ وقبول القراءة شيء والتقعيد على أساسها شيء آخر، والقراءات فيها الفصيح والأفصح، وأنقل هنا قول الأستاذ أبي عبد الله القَيْجاطي[1]: «لا تُبْطِلُ قولَ أئمة النحويين قراءةُ من قرأ (أئمة) بهمزتين، لأن القراءة بذلك لا تُثبت اطراد الجمع بين همزتين في كلمة في المواضع كلها».

وقد طلب عمر بن الخطاب رضي الله عنه من عبد الله بن مسعود ألا يقرأ بلسانه الهُذَلِيِّ، وذلك لأنه بلغه أنَّ عبد الله بن مسعود قرأ: (عتّى حين) بدلاً من ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[2]. ولكننا لا نوافق على أن ما وقع من تحقيق الهمز كان من القلة بحيث لا يعد من لغة العرب كما قال سيبويه رحمه الله، ولا سيما أن القراءة به متواترة واسعة الانتشار.

---

(١) هو الإمام محمد القيجاطي المتوفى سنة (٨١١هـ). قرأ على الفقيه البياني وابن الفخار وابن مرزوق وغيرهم، وكان بحراً في علوم العربية والقرآن، وله تآليف في القراءات. انظر ترجمته في «تاريخ غرناطة» و«فهرسة المنتوري» و«شرح الدرر اللوامع».

(٢) في اللهجات العربية (ص٥٢)، وانظر: المحتسب (٢/ ١٤).

ثبت المراجع

١) **الإبانة عن معاني القراءات**. مكي بن أبي طالب الأنصاري. تحقيق محيي الدين رمضان. دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٢) **إبدال الحروف في اللهجات العربية**. د. سلمان بن سالم السحيمي. مكتبة الغرباء الإسلامية. المدينة النبوية. الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٣) **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**. د. عبد الصبور شاهين. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة الأولى. ١٩٨٧م.

٤) **إصلاح المنطق**. ابن السكيت. تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون.

٥) **إعراب القرآن**. النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. مطبعة العاني، بغداد. ١٩٧٧م.

٦) **الإنصاف في مسائل الخلاف**. أبو البركات الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت. ١٩٨٧م.

٧) **البحر المحيط**. أبو حيان الأندلسي. تحقيق عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة الأولى. ٢٠٠٢م.

٨) **التبيان في إعراب القرآن**. أبو البقاء العكبري. تحقيق علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت. ١٩٧٦م.

٩) **التعليقة على كتاب سيبويه**. أبو علي الفارسي. تحقيق عوض القوزي. جامعة الملك سعود، الرياض. ١٩٩٤م.

١٠) **التمهيد في علم التجويد**. ابن الجزري. تحقيق د. غانم قدوري الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى. ٢٠٠١م.

١١) **التيسير**. أبو عمرو الداني. تحقيق أوتو برتزل. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٦م.

١٢) **الجامع لأحكام القرآن**. القرطبي. تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي. دار الحديث، القاهرة. ٢٠٠٢م.

١٣) **الحجة في القراءات السبع**. ابن خالويه. تحقيق عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، بيروت. ١٩٧١م.

١٤) **حجة القراءات**. ابن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، دمشق. ١٩٧٩م.

١٥) **الحجة للقراء السبعة**. أبو علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي. دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت. ١٩٨٧م.

١٦) **الخصائص**. ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت. ١٩٥٢م.

١٧) **ديوان عباس بن مرداس**. جمع وتحقيق يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.

١٨) **الرِّعاية**. مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق أحمد حسن فرحات. دار عمار، عمان. ١٩٨٤م.

١٩) **سِرُّ صناعة الإعراب**. ابن جني. تحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ١٩٩٣م.

٢٠) **شرح أبيات سيبويه**. يوسف بن المرزبان السيرافي. تحقيق: محمد الريح هاشم. دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٦م.

٢١) **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**. الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتُوري القيسي. تقديم وتحقيق: الصديقي سيدي فوزي. الطبعة الأولى. ٢٠٠١م.

٢٢) **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت. بلا تاريخ.

٢٣) **شرح الهداية**. المهدوي. تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الأولى. ١٩٩٥م.

٢٤) **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. القاسم بن حسين الخوارزمي. تحقيق عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٠م.

٢٥) **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٢٦) **علم اللغة**. محمود السعران. مصر. ١٩٦٢م.

٢٧) **العين**. الخليل بن أحمد الفراهيدي. ترتيب ومراجعة: د. داود سلّوم، د. داود سلمان العنبكي، د. إنعام داود سلوم. مكتبة لبنان ناشرن. بيروت. الطبعة الأولى. ٢٠٠٤م.

٢٨) **فتح الوصيد في شرح القصيد**. علم الدين أبي الحسن، علي بن محمد السخاويّ، تحقيق مولاي الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

٢٩) **في صوتيات العربية**. محيي الدين رمضان. مكتبة الرسالة الحديثة، عمان. ١٩٧٩م.

٣٠) **في اللهجات العربية القديمة**. إبراهيم السامرائي. دار الحداثة، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٤م.

٣١) **الكتاب**. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت. بلا تاريخ.

٣٢) **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها**. ابن أبي مريم. تحقيق عمر حمدان الكبيسي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جدة. ١٩٩٣م.

٣٣) **الكشاف**. الزمخشري. تحقيق عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. ١٩٩٧م.

٣٤) **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**. علي بن الحسن الباقولي. دراسة وتحقيق عبد القادر عبد الرحمن السعدي. دار عمار. الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٣٥) **لسان العرب**. ابن منظور. دار صادر. بيروت، الطبعة الثالثة. ١٩٩٤م.

٣٦) **اللهجات العربية في التراث**. د. أحمد علم الدين الجندي. القاهرة. ١٩٦٥م.

٣٧) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. ابن جني. تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٨م.

٣٨) **مختصر في شواذ القرآن** من كتاب البديع لابن خالويه. عني بنشره ج. برجشتراسر. دار الهجرة، مصر. بلا تاريخ.

٣٩) **المزهر**. السيوطي. ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٨م.

٤٠) **معاني القرآن**. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. تحقيق: فائز فارس. طبعة المحقق. الطبعة الثانية. ١٩٨١م.

٤١) **معاني القراءات**. أبو منصور الأزهري. تحقيق عيد مصطفى درويش وعوض ابن حمد القوزي، طبعة المحققين، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٤٢) **المفصل**. الزمخشري. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣) **المقتضب**. المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة. ١٩٩٤م.

٤٤) **النشر في القراءات العشر**. ابن الجزري، محمد بن محمد. تحقيق علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية، بيروت. بلا تاريخ.

٤٥) **النطق بالقرآن العظيم**. ضياء الدين الجماس. مركز نور الشام للكتاب، دمشق. ١٩٩٣م.

٤٦) **الوافي في شرح الشاطبية**. عبد الفتاح القاضي. الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية. ١٩٨٢م.

٤٧) **الوجيز في شرح قراءات القَرَأَة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة**. أبو علي الحسن بن علي الأهوازي. تحقيق: الدكتور دريد حسن أحمد. دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

المراجع الأجنبية:

- Brosnahan, L. F. & Malmberg, Bertil. Introduction to Phonetics. W. Heffer & Sons Ltd, Cambridge, 1970.
- Jones, Daniel. An Outline of English Phonetics, Ninth edition, Cambridge, W. Heffer & Sons Ltd, 1957.
- Heffner, R - M. S. General Phonetics. The University of Wisconsin Press. USA. Second printing. 1952.

الدوريات:

١) سيبويه والقراءات. أحمد مكي الأنصاري. مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء ٣٤. نوفمبر ١٩٧٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	١٦٩
مقدمة	١٧٠
الهمزة عند القدامى	١٧٠
الهمزة عند المُحْدَثين	١٧١
الهمز بين القُرَّاء والنحاة	١٧٣
حالات الهمزة	١٧٣
الهمزة عند القراء	١٧٥
١ – الهمز المفرد	١٧٥
٢ – الهمزتان المجتمعتان في كلمة	١٧٥
٣ – الهمزتان المجتمعتان في كلمتين	١٧٧
مناقشة المسألة	١٨٠
تخفيف الهمز	١٨٢
تحقيق الهمز	١٨٤
سيبويه وهمز النبي	١٨٦
التحقيق في المسألة	١٨٧
موقف القراء	١٩٥
نتيجة البحث	٢٠٠
ثبت المراجع	٢٠١
فهرس الموضوعات	٢٠٦